

المصدر: الحياه

التاريخ: ٩ مارس ٢٠٠٥

إحياء الطائف

سليم سعد *

■ طال الانتظار لدفع الكرة من الملعب السوري، وكثرت المطالبات من الاطراف اللبنانية كافة والدولة السورية بمبادرة نوعية، واللعبة السياسية تجاوزت سقف الفنون السياسية الى مواجهة الاستحقاقات الميدانية، فنشأت ضرورة المواجهة بكل اشكال المنهجيات التطبيقية والتفصيلية لاحكام وثيقة الطائف وتقاطعها الخطر مع القرار ١٥٥٩. وحتى اليوم يجرى التداول بالطائف، وقد كان في غيبوبة منذ ١٢ سنة تقريباً، وكذلك استحق الانصياع للضغط الدولي على رغم تجنيه بالقرار ١٥٥٩ على سورية ولبنان، مما اوجد شيئاً من التارجح والانخضاض قبل رسو الحكمة السورية على ما جاء في خطاب الرئيس بشار الأسد في الخامس من آذار (مارس) الجاري.

كان احترام الشرعية الدولية في هذا الخطاب ظاهراً بإقرار سوري بأهمية القرار ١٥٥٩ وبعلان الالتزام بالانسحاب الكامل على مرحلتين من لبنان: تشمل المرحلة الاولى التجمع في البقاع، أما الثانية فتقضي بالانسحاب الى داخل الأراضي السورية على الحدود بين البلدين، بعد اتفاق البلدين القريب. وهذا ما فتت القرار ١٥٥٩ الى أجزاء متناثرة يصعب التقاطها على هيئة الأمم، وفي الوقت ذاته، نفذ هذا القرار على هيكليّة وثيقة الطائف ببند الأول المتعلق بسورية، فنشأت بذلك اشكالية منطقة قد تربك أرباب التشريع الدولي

والذين استصدروا القرار ١٥٥٩، في شكل غير قانوني أساساً، لأن استصداره لم يطلب من هيئة الأمم عبر إحدى الدول المعنية بمضمونه، لا سيما لبنان وسورية.

ناهيك عن ان الإجماع يتحقق في دعم الموقف السوري الرسمي من الشعب السوري بكامله ومن غالبية الاحزاب اللبنانية واكثرية الشعب اللبناني بما في ذلك قسم كبير من اهل المعارضة الحالية، الذين عبروا عن الايجابيات في موقف الرئيس الأسد. أضف الى ذلك المكسب السوري في اجتذاب الكل اليه عبر إقرار الرئيس الأسد، وبشجاعة، بالأخطاء السورية التي حصلت في لبنان، والتي لا توازي بالطبع، النزر اليسير من التضحيات التي قدمتها سورية للبنان ودولته وشعبه.

كل ذلك اوجد جواً ايجابياً لمصلحة لبنان وسورية، حيث نرى العطف المستجد على الموقف السوري الكبير يغلب صيغة الأحقاد الصغيرة ونبراتها التي عظمت حتى لحظات الخطاب، الذي أطفأها وأضاء على الأبعاد الاستراتيجية للبلدين من ناحية، واستنطق الناس معارضة وموالة وأصدقاء لسورية في لبنان، بإيجابيات التعامل الداخلي والخارجي في لبنان على أساس ثوابت صلات القربى بين لبنان وسورية تاريخياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً في واقع واحد ومصير واحد لهما.

وهكذا أصبح الانسحاب السوري وراعنا بمضمون الطائف اللاغي لمضمون القرار ١٥٥٩، وأصبح تطبيق

الطائف من جديد امامنا كلبانيين مما يستدعي إلغاء القرار ١٥٥٩ ورفضه شعبياً، على رغم اعتباره واحترامه من الدولتين السورية واللبنانية كشرعة دولية تفوق بمفاعيلها الدساتير الوطنية. وإلا سيسقط الطائف ويعود لبنان الى ما قبل ١٩٨٩ وهذا مستبعد أو بالأحرى مستحيل.

أصبح القرار ١٥٥٩ ميتاً ولا أحد من اطرافه قادر على إحيائه سوى عودة سورية عن قرارها بالانسحاب وهذا من المستحيلات أيضاً.

وهكذا عادت وثيقة الطائف الى الحياة، هكذا سقط القرار ١٥٥٩ وهكذا أصبح مشروع (١٧ أيار/ مايو) العتيد مجهضاً في رحمته. وحيث ان وحدة اللبنانيين في أوجها على رغم تعرضها للشوائب والانقسامات، فإننا قادرين على تفادي كل المخاطر، وأن ننتج لبناننا الحر السيد المستقل الصديق لسورية ولكل رواد الديمقراطية في العالم، وهذا ما يرضي في الشكل الولايات المتحدة وفرنسا، أما في المضمون الباطني يجعلهما مستمرتين في التوجه الى إلغاء كل ما هو سيادي ومصدر للقرار عند سورية ولبنان، وعند كل العرب في الشرق الأوسط وللعبة أوراق منها ما نعرفه ومنها ما هو في المجهول، وملسك لحاملها، وقد رنا لعب الأوراق الوطنية الصادقة، معارضة وموالة وقوة ثالثة، والباقي يبقينا في دائرة الحذر والمواجهة التي نرغب بأن تكون سلمية بإذن الله...

* أستاذ جامعي لبناني